AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/903
S/1999/385
6 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٦٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، موجهة إليكم من آيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأكون ممتنا لو جرى تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولكان فورال
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة
إلى الأمين العام من السيد آيتوغ بلومر

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩ التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونان لدى الأمم المتحدة، (A/53/863-S/1999/282)، والتي تتضمن مزاعم تشوه طبيعة مسألة قبرص.

إن الجانب القبرصي اليوناني يسعى بإصرار إلى خلق مسائل مصطنعة مثل "المستوطنين" أو "اللاجئين" كي يحول الانتباه عن جوهر مسألة قبرص، وهي الزعم غير المشروع للإدارة القبرصية اليونانية بأنها "حكومة قبرص". فمنذ أن قام الجانب القبرصي اليوناني بالاستئثار عن طريق القوة بمقر الحكومة الشرعي في عام ١٩٦٣، ما زالت الإدارة القبرصية اليونانية تنتهك حقوق الشعب القبرصي التركي الثابتة في المساواة في السيادة والشراكة والحريات الأساسية عن طريق حملة من التطهير العرقي جرت خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ والقيام فيما بعد بفرض حصار لاإنساني في جميع الميادين.

وبالنسبة لمسألة ما يطلق عليه اسم "المستوطنون"، يجدر البيان أن الجانب القبرصي اليوناني، جنبا إلى جنب مع اليونان، ما فتئ يحاول تغيير الصفة الديمغرافية لقبرص، لا بإدخال آلاف المستوطنين من اليونان فحسب، بل كذلك، كما ذكر أعلاه، بمحاولة "تطهير" قبرص من سكانها الإثنيين الأتراك. وجدير بالذكر في هذا السياق أن السيد أندرياس باباندريو، وهو رئيس وزراء سابق لليونان، سجل في مذكراته، ديمقراطية بنوهة البندقية، أنه خلال عام ١٩٩٤ فقط دخل إلى الجزيرة بصورة غير مشروعة عدد يصل إلى ٠٠٠ ٢٠ جندي وضابط قادمين من اليونان للمشاركة في محاولة تحقيق ضم الجزيرة إلى اليونان (وحدة قبرص مع اليونان).

كما توجد أدلة مستفيضة في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة المقدمة إلى مجلس الأمن (مثلا، الوثيقتان S/5950 المؤرخة أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ و S/8286 المؤرخة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧) التي تتعلق بالاستقدام غير المشروع لجنود من البر اليوناني إلى قبرص ومنحهم "مركزا قانونيا" لتوطينهم في هذه الجزيرة على أساس دائم.

وتواصل الإدارة القبرصية اليونانية حاليا قبول عشرات الألوف من الناس من بلدان أخرى، وأصبحت جنوب قبرص، نتيجة لليونة سياساتها المتعلقة بالهجرة وعلى نحو ما تبلغ به الصحافة الدولية، مركزا لغسيل الأموال والمخدرات وتهريب الأسلحة وغير ذلك من النشاط غير المشروع.

وفيما يتعلق بمسألة المشردين، يجدر بالذكر أن ما يقارب أربعة أخماس السكان القبارصة الأتراك أصبحوا لاجئين أو مشردين منذ عام ١٩٦٣، وحدث ذلك عدة مرات بالنسبة لبعضهم، نتيجة للمحاولات التي يبذلها الجانب القبرصي اليوناني لضم قبرص إلى اليونان. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة المشردين قد تمت تسويتها بصورة أساسية بين الجانبين عن طريق اتفاق التبادل الطوعي للسكان لعام ١٩٧٥ الذي تم تنفيذه تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص في أيلول/سبتمبر ١٩٧٥، مما مهد السبيل إلى إيجاد تسوية شاملة لمسألة قبرص على أساس أنها تتكون من منطقتين (انظر وثيقتي الأمم المتحدة ذواتَي الصلة S/11789 المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ و S/11789/Add.1 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥).

وكانت إحدى النتائج الطبيعية لاتفاق تبادل السكان وضع بارامترات تسوى في إطارها مطالبات كلا الطرفين بتبادل الملكية، على النحو الذي جرى توقعه في عملية الأمم المتحدة في سياق بعثة المساعي الحميدة، من خلال تبادل الملكية و/أو التعويض. وقد رأى الجانب القبرصي التركي بصورة مستمرة أن تسوية المطالبات بتبادل الملكية أساسية بالنسبة للمصالحة بين الجانبين في قبرص وبالنسبة للتسوية الشاملة. فإذا كان الجانب القبرصي اليوناني يسعى بإخلاص إلى معالجة هذه المسألة ينبغي أن يتجاوب مع الاقتراح الذي قدمه الرئيس دنكتاش لإقامة لجنة مشتركة للمطالبات بالملكية من شأنها أن تسهل حل مسائل الملكية.

لقد آن الأوان لأن تقوم أطراف ثالثة يهمها تحقيق تسوية سلمية للنزاع القبرصي بإقناع الجانب القبرصي اليوناني بضرورة الإقلاع عن حملته التي يشنها للدعاية والتشهير ضد الجمهورية التركية لشمال قبرص وضد تركيا، إذا كان لا بد من المصالحة بين الجانبين في الجزيرة. ويمكن تسهيل التوصل إلى تسوية شاملة لهذا النزاع عن طريق الاعتراف بالحقيقة السائدة على الجزيرة، أي وجود دولتين ذواتَي سيادة، والعمل من أجل التوصل إلى تسوية قائمة على الشراكة على النحو المتوخى في اقتراحنا المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨.

وأكون ممتنا لو جرى تعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) آيتوغ بلومر
الممثل
الجمهورية التركيز لشمال قبرص